A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/7/35
7 January 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة
البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقريرا المفوضية والأمين العام

تقرير المفوضة السامية المتعلق باختتـــام حلقـــة العمل السنويـــــة الرابعة عشرة المتعلقة بالتعاون الإقليمي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

(A) GE.08-10036 240108 240108

موجز

قرر مجلس حقوق الإنسان، في مقرره ١٠٢/٣، بعد الإشارة إلى قرار لجنة حقوق الإنسان ٧١/٢٠٠٥، الدعوة إلى عقد حلقة عمل إقليمية أخرى في عام ٢٠٠٧ بشأن التعاون الإقليمي من أجل تعزيز وحماية حقـــوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وعقدت في وقت لاحق حلقة العمل السنوية الرابعة عشرة المتعلقة بالتعاون الإقليمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في بالي بجمهورية إندونيسيا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

ويركز هذا التقرير على العناصر الرئيسية للمناقشة التي تخللت حلقة العمل الرابعة عشرة. وقد استعرضت حلقة العمل التقدم المحرز منذ حلقة العمل الثالثة عشرة المعقودة في بيجين وذلك في المجالات الأربعة المندرجة في إطار طهران لبرنامج التعاون التقني الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (إطار طهران)، وهي:

(أ) خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان؛

(ب) المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

(ج) التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛

(د) الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإضافة إلى ذلك، أجريت مناقشات بشأن موضوع حقوق الإنسان والفقر المدقع، وهو موضوع حُدِّد في مشاورات بين الدول الأعضاء بوصفه أولوية مشتركة. وتخلل حلقة العمل أيضاً نقاش حول التحديات المقبلة ضمن الإطار الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. واستعرض المشاركون مبادرات حقوق الإنسان الحالية على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وحددوا بعض مجالات التعاون الممكنة. واختتمت حلقة العمـــل باعتماد مجموعة نقاط شاملة تتعلق بأعمال المتابعة سميت "نقاط عمل بالي"، التي ترد في مرفق هذا التقرير.

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
مقدمة	١ -٣	٤
الفصل		
أولاً - استعراض المحاور الأربعة لإطار طهران	٤ -٩	٤
ثانياً - المناقشات المواضيعية بشأن حقوق الإنسان والفقر المدقع.....	١٠-١٢	٥
ثالثاً - مستقبل الإطار الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ: الخطوات المقبلة، واعتماد نقاط العمل، واختتام حلقة العمل.....	١٣	٦
رابعاً - خاتمة.....	١٤-١٦	٧

المرفق

حلقة العمل السنوية الرابعة عشرة لإطار التعاون الإقليمي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ..... ٨

مقدمـــة

١- عُقدت حلقة العمل السنوية الرابعة عشرة المتعلقة بالتعاون الإقليمي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (حلقة العمل) في بالي بجمهورية إندونيسيا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليـــه ٢٠٠٧. وحضرها ٩٤ مشاركا في المجموع، منهم ممثلون عن ٢٥ دولة عضوا من المنطقة، فضلا عن ممثلي منظمـــات دون إقليمية، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، ووكالات وبرامج تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات غير الحكومية.

٢- وكان الموضوع الذي اختارته الدول الأعضاء لحلقة العمل هو "حقوق الإنسان والفقر المدقع". وتحضيراً لحلقة العمل، وجهت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ("المفوضية") الدعوة إلى شخصين من أهـــل الرأي والخبرة بحقوق الإنسان والفقر المدقع، وهما السيد صديق عصماني والسيد راجيف مالهوترا، لتيسير الجلسات المواضيعية وتقديم عروض بشأن هذا الموضوع.

٣- وفي افتتاح حلقة العمل، تناول الكلمة كل من سعادة المدير العام للشؤون المتعددة الأطـــراف في وزارة الخارجية بجمهورية إندونيسيا، السيد رزلان عشار جيني، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة لويز أربور. وتحدث السيد جيني عن السمة المحورية لحقوق الإنسان في التجربة الوطنيـــة لإندونيـــسيا في مجـــال الإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية، والنقاش الدائر بشأن الآلية الإقليمية لحقوق الإنسان. واستعرضت المفوضة السامية بعض منجزات الإطار الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، مثنية على الدول الأعضاء على التقدم المحرز في تنفيذ عدة جوانب من المحاور الأربعة لإطار طهران. وأشارت المفوضة السامية إلى الترابط الموجود بين المحاور الأربعـــة للتعاون الإقليمي والإشكالية المواضيعية المتمثلة في التصدي للفقر المدقع. وسلطت الضوء على مشروع المبـــادئ التوجيهية المتعلقة بحقوق الإنسان واستراتيجيات الحد من الفقر الذي أعدته المفوضية السامية لحقـــوق الإنـــسان باعتباره أداة هامة للدول الأعضاء والهيئات الإقليمية، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا والجهـــات الفاعلـــة في المجتمع المدني. وشجعت في الأخير الجهود المبذولة في المنظمات الإقليمية لوضع مواثيق أو آليات لحقوق الإنسان. وأشادت المفوضة السامية بتطورات مثل زيادة التواصل والتعاون بين مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في المنطقة، والتقدم المحرز على المستويات دون الإقليمية صوب وضع آليات ملائمة لتعزيز حماية حقوق الإنسان.

أولاً - استعراض المحاور الأربعة لإطار طهران

٤- خُصصت الجلسة الأولى من حلقة العمل لاستعراض التقدم المحرز في المجالات الأربعة التي حددها إطـــار طهران، وهي خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتثقيـــف في مجال حقوق الإنسان، والحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٥- وأتيحت للدول الأعضاء فرصة الإدلاء ببيانات بشأن إنجازاتها وخبراتها والدروس المستخلصة في سياق كل محور من المحاور الأربعة. وقدم ممثلو المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني أيضاً إسهامات في كل موضوع.

٦- وفيما يتعلق بخطط العمل الوطنية، أبرزت عدة دول أعضاء تجربتها فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ مثل هـــذه الخطط. وشملت الدروس المستخلصة أهمية وجود عملية شاملة وتشاركية تتيح انخراطاً واسع النطاق من جانـــب أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص؛ وأهمية إضفاء طابع مؤسسي على الخطة بتحديد وكالـــة

رائدة وإقامة آليات تنسيق ملائمة؛ وقيمة النُهُج اللامركزية المعتمدة مثلاً على لجان إقليمية أو لجان على مستوى الدولة؛ ودور الزعامة الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات الوطنية سواء فيما يتعلق بالصياغة أو التنفيذ؛ والارتباط بإجراءات الإبلاغ بموجب المعاهدات؛ وأهمية عمليات الميزانية التي يمكن أن تكفل على نحو مناسب استدامة تنفيذ خطط العمل الوطنية.

٧- وقدمت عدة دول أعضاء عروضاً عن استراتيجياتها أو خطط عملها المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وعن المؤسسات التي أنشئت والقوانين التي سُنت من أجل هذه البرامج. ولم يركِّز على التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس فحسب، بل تم التركيز أيضاً على تثقيف فئات مستهدفة مثل البرلمانيين والقضاة والمحامين وأفراد إنفاذ القانون. وتم إيجاد أوجه ارتباط مع استراتيجيات تمكينية أوسع، مثل برامج التوعية القانونية، الأمر الذي يمكن أن يسهم في توسيع نطاق الجهود الرامية إلى الحد من الفقر التعبئة الاجتماعية. وشُدّد على النهج القائم على الحقوق حيال مسألة التعليم والمنادي بمزيد من المشاركة في صياغة البرامج التعليمية، مثل مشاركة الشعوب الأصلية، فضلاً عن أهمية التدريب العملي الذي يتجاوز مستوى المبادئ ويشجع على التغيير السلوكي.

٨- وتدارس المشاركون تجاربهم في مجال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والطائفة الواسعة من الأنشطة التي تضطلع بها تلك الآليات في المنطقة. وشملت التجارب مسائل متنوعة مثل تنظيم عمليات الاستعلام على الصعيد الوطني والحوارات واجتماعات المائدة المستديرة ومؤتمرات القمة من أجل إبراز المسائل ذات الأولوية. وأعطيت أمثلة عن التعاون الوثيق بين مجموعات من مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية فيما يتعلق بالتحديات المشتركة، وأنشطة بناء القدرات التي تقوم بها بعض المؤسسات. ولاحظت مؤسسات وطنية أن فعالية علاقات العمل مع الإدارات الحكومية الأخرى أمر يكتسي أهمية كبرى.

٩- وفي سياق مناقشة الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تم التركيز على مواضيع تشمل أهمية ربط خطط العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان باستراتيجيات الحد من الفقر والتنمية الوطنية، والقيمة المضافة للنهج القائمة على الحقوق في تحديد إطار برامج المساعدة الإنمائية. وأشار المشاركون إلى أهمية تناول مسائل الإنصاف في استراتيجياتهم الإنمائية الوطنية إقراراً بالتفاوت بين والفئات المختلفة، والتركيز على المساواة بين الجنسين، وتدابير مكافحة التمييز، وأهمية تمكين المرأة النشطة في الحياة الاقتصادية والسياسية. وأبرز بعض المشاركين مسائل حماية الحقوق الثقافية، والبيئة، وحقوق غير المواطنين، والعمال المهاجرين، واللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، إضافة إلى أهمية مكافحة الفساد.

ثانياً - المناقشات المواضيعية بشأن حقوق الإنسان والفقر المدقع

١٠- ركزت عروض ومناقشات اليوم الثاني من الاجتماع على موضوع "حقوق الإنسان والفقر المدقع"، وهو موضوع حُدّد خلال مشاورات أجريت مع الدول الأعضاء بوصفه أولوية مشتركة بالنسبة للمنطقة. وقدم الخبيران من أهل الرأي المختاران للتحدث عن الموضوع، وهما السيد صديق عصماني والسيد راجيف مالهوترا، عرضين شاملين وشافيين تمهيداً للمناقشة. وتناول العرض الأول نهج الحد من الفقر القائم على حقوق الإنسان وكيفية إدماجه في استراتيجيات الحد من الفقر ووضع السياسات. واستند العرض إلى فرضية منطقية مؤداها أن الفقر إنما يشكل إنكاراً لحقوق الإنسان، وللحد من الفقر يجب تمكين الفقراء عن طريق استراتيجيات تركز على المشاركة

والمساءلة. وتطرق أيضاً إلى التزامات الدولة باحترام حقوق الإنسان وإحقاقها (الأمر الذي يشمل تعزيزها وإتاحتها) وحمايتها، فضلاً عن مسائل الإعمال التدريجي وآليات المساءلة، مثل الآليات الرسمية وغير الرسمية والقضائية وغير القضائية.

١١- وركز العرض الثاني على مبادرات الأمم المتحدة المتعلقة بالحد من الفقر من منظور حقوق الإنسان. وتناول العرض الوثيقة المعنونة "مشروع مبادئ توجيهية 'الفقر المدقع وحقوق الإنسان: حقوق الفقراء'"، وهي وثيقة يجري تعميمها من أجل التعليق عليها لعرضها على مجلس حقوق الإنسان. وتشدد المبادئ التوجيهية على أن الفقر والفقر المدقع هما انتهاك لحقوق الإنسان، وتعزِّز مشاركة الفقراء في جميع المبادرات الرامية إلى القضاء على الفقر، وتؤكد أن حقوق الإنسان كل متداخل لا يتجزأ، وتبرز التزامات الدولة في مكافحة الفقر. ويوضح العرض أيضاً كيف ركزت آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بما في ذلك نظام هيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، والخبراء المستقلون، على الحد من الفقر في سياق عملها.

١٢- وتلت العروض مناقشة نشطة بشأن موضوع حقوق الإنسان والفقر المدقع. وتم التسليم بأن استراتيجيات تحقيق النمو في حد ذاتها ووحدها لا تكفي، بل تحتاج إلى أن تصاحبِها تنمية اجتماعية وتطور قانوني. وشُدّد كذلك على أهمية وجود بيئة اقتصادية عالمية تيسر إحراز تقدم في مجال الحق في التنمية وحقوق الإنسان على نطاق أوسع. واستعرض الاجتماع مناقشات فرقة العمل المعنية بإعمال الحق في التنمية والفريق العامل المعني بالحق في التنمية. ونوقش المنشور المعنون "المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية لنهج يرتكز على حقوق الإنسان. يُتبع في استراتيجيات الحد من الفقر"، الصادر عن المفوضية، باعتباره أداة مفيدة لواضعي السياسات، وهو منشور يعرض مبادئ توجيهية ترمي إلى إدراج معايير واستراتيجيات وأهداف رئيسية ومؤشرات محددة في مجال حقوق الإنسان من أجل رصد وإعمال حقوق معينة من حقوق الإنسان ذات صلة مباشرة بالقضاء على الفقر.

ثالثاً - مستقبل الإطار الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ: الخطوات المقبلة، واعتماد نقاط العمل، واختتام حلقة العمل

١٣- قدم السيد فيتيت مونتربورن عرضاً معنوناً "استكشاف الفرص المتاحة: تطوير إطار تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ". وركز العرض على التحديات المقبلة للإطار الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، واضعاً في الاعتبار المبادرات التي اتخذتها مؤخراً منظمات إقليمية، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بهدف بلورة ترتيبات دون إقليمية وإصلاحات لنظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتعميم منظور حقوق الإنسان في سياق وضع البرامج القطرية للأمم المتحدة، فضلاً عن توسيع الحضور الميداني للمفوضية في المنطقة. وأجريت عقب ذلك مناقشة تفاعلية أيد خلالها العديد من المشاركين مفهوم 'حلقة العمل - المرحلة اللاحقة'، التي من شأنها أن تتيح مجالاً لمزيد من التجريب لأشكال الاجتماعات ومزيداً من التحضير والحوار والمتابعة في الفترات التي تفصل بين الدورات. وتبين من المناقشات أيضاً وجود دعم عام لزيادة الاتصال وإشراك المنظمات الإقليمية في العملية.

رابعاً – خاتمة

١٤- صيغت نقاط عمل بالي بعد إجراء مشاورات غير رسمية بين الدول الأعضاء بهدف تجسيد الاستنتاجات المتفق عليها والتوصيات بشأن الخطوات المقبلة. وأقرت نقاط العمل بالقيمة المضافة للمناقشات المواضيعية في حلقات العمل، كما سلمت بأهمية أوجه الترابط بين حقوق الإنسان والمبادرات والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع. وبعد مناقشة نقاط العمل وإدخال بعض التنقيحات عليها، اعتمدت بتوافق الآراء في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

١٥- وأُشيرَ إلى أن عام ٢٠٠٨ سيصادف الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذكرى الخامسة عشرة لعملية التعاون الإقليمي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والذكرى العاشرة لإطار طهران للتعاون التقني الإقليمي. واتُفق أيضاً على أن تعقد الدول الأعضاء مشاورات منتظمة تجريها بعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف بهدف استعراض التقدم في تنفيذ نقاط العمل السالفة الذكر والأنشطة الأوسع نطاقاً الجارية ضمن الإطار الإقليمي.

١٦- وطُلب إلى المفوضية تقديم موجز يعرض التوصيات المقدمة منذ أول حلقة عمل سنوية والتقدم المحرز في تنفيذها؛ وإعداد سجل بما هو متاح من مواد مرجعية وأشخاص من أهل الرأي للمساعدة في تنفيذ أنشطة الإطار الإقليمي؛ وإعداد تجميع للوثائق الختامية لحلقات العمل دون الإقليمية الأربع المخصصة للقضاة والمحامين والمتعلقة بأهلية الرجوع إلى المحاكم فيما يتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لضمان نشرها على نحو فعال.

المرفـــق

حلقة العمل السنوية الرابعة عشرة لإطـــار التعـــاون الإقليمي من أجل تعزيز وحماية حقـــوق الإنـــسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

نقاط عمل بالي التي اعتمدتها الدول الأعضاء في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧

إن الدول الأعضاء،

إذ تعرب عن تقديرها لحكومة جمهورية إندونيسيا على استضافتها لحلقة العمل السنوية لإطار التعـــاون الإقليمي من أجل حماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛

وإذ تعرب عن تقديرها أيضاً لممثلي مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، والمنظمات الدوليـــة، والمجتمـــع المدني، والخبراء على إسهاماتهم في حلقة العمل،

وإذ تسلم بالقيمة المضافة للمناقشات المواضيعية في حلقتي العمل السنويتين الثالثة عشرة والرابعة عـــشرة لإطار التعاون الإقليمي من أجل حماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، اللتين عقدتا في بيجين وبالي، وخصصتا لمسألتي الاتجار بالبشر والفقر المدقع، على التوالي، *وإذ تؤيد* استمرار الممارســـة الجيـــدة المتمثلـــة في المناقشات المواضيعية،

وإذ تشير إلى أن عام ٢٠٠٨ سيصادف الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنـــسان، والـــذكرى الخامسة عشرة لعملية التعاون الإقليمي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحـــيط الهـــادئ، والذكرى العاشرة لإطار طهران للتعاون التقني الإقليمي،

وإذ ترحب بأنشطة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدعم التعاون الإقليمي، بما في ذلك الأنشطة التي تنفّذ بدعم من ندوة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ والمفوضية السامية لحقوق الإنسان،

وإذ تشير إلى اقتراح المفوضية عقد حلقة عمل إقليمية في عام ٢٠٠٧ بشأن إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان بهدف تقاسم المعلومات وأفضل الممارسات،

١- *تقر* بأهمية الترابط بين حقوق الإنسان وجهود التصدي للفقر المدقع، وتوافق على مواصلة تقاسم التجارب والأفكار بشأن بلورة هذا الترابط؛

٢- *توافق* على أن حلقة العمل المقبلة ينبغي أن تكون مناسبة خاصة لتدارس التقدم المحرز والإنجازات المحققة ضمن إطار آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك محاور طهران الأربعة، وتحديد أولويات أخرى للتعاون الإقليمي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

٣- *تطلب* إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعد، تحضيراً للذكرى الخامسة عشرة للعملية، موجزاً بالتوصيات المقدمة منذ حلقة العمل السنوية الأولى التي عُقدت في مانيلا بالفلبين في عام ١٩٩١ والتقدم المحرز في تنفيذها؛

٤- *تطلب* إلى المفوضية إعداد سجل بما هو متاح من مواد مرجعية وخبراء للمساعدة في تنفيذ أنشطة الإطار الإقليمي؛

٥- *تطلب* إلى المفوضية إعداد تجميع للوثائق الختامية لحلقات العمل دون الإقليمية الأربع المخصصة للقضاة والمحامين والمتعلقة بأهلية الرجوع إلى المحاكم فيما يتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف ضمان نشرها على نحو فعال؛

٦- *تطلب* إلى المفوضية أن تشرع في مشاورات مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة بشأن متابعة أنشطة الإطار الإقليمي؛

٧- *تطلب* إلى المفوضية الشروع في مشاورات للمتابعة والحوار مع سائر وكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف بهدف استغلال مواردها لتحقيق تقدم ضمن الإطار الإقليمي، بما في ذلك فيما يتعلق بالاتجار بالبشر والفقر المدقع في المنطقة؛

٨- *توافق* على أن تعقد الدول الأعضاء مشاورات منتظمة تجريها بعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف بهدف استعراض التقدم في تنفيذ نقاط العمل السالفة الذكر والأنشطة الأوسع نطاقاً ضمن الإطار الإقليمي.

- - - - -